

الملتقى الوطني الليبي

زوارَة

05 أبريل 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الملتقى الوطني الليبي

زوارَة - قصور الضيافة في : 2018.04.05 ميلادي

في إطار مناقشة مقترح مشروع منظمة الحوار الإنساني (HD) ، المكلفة من قبل بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا ، بشأن متابعة الحوار الوطني بمختلف مدن ليبيا ، فيما يتعلق بمشروع الملتقى الوطني الليبي ، وبدعوة من المجلس البلدي زوارَة عقد هذا الملتقى وذلك على تمام الساعة الـ"10:00" من صباح يوم الخميس الموافق 2018.04.05 ميلادي بقصور الضيافة زوارَة في ، وبحضور السادة والسيدات بالكشف المرفق :

وإذ يعبر أهالي مدينة زوارَة عن عظيم إمتنانهم للحدث السابق لمشروع الأمم المتحدة بانطلاقه من مدينة زوارَة ، إلا أنه لا يخفي تساؤلات جد ملحة وحساسة ، فيما يتعلق بمدى جدية هذه المبادرة ، وبمعنى آخر إلى أي مدى ستذهب الأمم المتحدة إلى تبني والتزامها بسير العملية ، وبضمان تنفيذ مخرجاتها بحكم أن هناك بوادر إنعدام الثقة والجدية في التعامل مع الملف الليبي ، كما يعتب أهالي مدينة زوارَة على شخص مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا السيد / غسان سلامة ، بعدم وفاءه لوعوده المتكررة حول زيارته لمدينة زوارَة والإلتقاء بأهاليها ، بالرغم من زيارته الشخصية المتكررة إلى مدن ليبية أخرى .
وفي إطار الحوار الأخوي والودي ، تواصلت مختلف شرائح المجتمع الرسمي والمدني بمدينة زوارَة إلى الخلاصة التالية :

❖ البند (1) : الأولويات الوطنية :

في سياق الازمة الراهنة، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحاً وإستعجالاً على المستويين الوطني والمحلي ؟ .. وما الذي يشكل أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط .. "من سنة الى ثلاث سنوات" ؟

• على المستوى الوطني:

تفعيل الجهاز القضائي وأدواته من خلال:

- استقلالية المؤسسة القضائية.
- سيادة القضاء عبر الالتزام بأحكامه.

الحل السياسي:

- وحدة التراب الليبي وتوحيد المؤسسات التشريعية: بنقل السلطات الى جهة تشريعية توافقية" .. لجنة قضائية عليا مثلاً.
- توحيد الهياكل التنفيذية.
- الحد من التدخل الخارجي.

الاشكال الاقتصادي:

- استقلالية مصرف ليبيا المركزي وسيادته.
- استقلالية وسلامة المؤسسة الوطنية للنفط، والتزامها بالمنظومات المالية الدولية وحماية مصادر النفط والغاز الليبي، باعتباره المورد الأساس للاقتصاد الوطني .
- الأصول الليبية في الخارج: حمايتها الصارمة ومتابعة أوجه التصرف فيها.

- على المستوى المحلي لمدينة زوارة:
 - الأولويات الحقوقية والخصوصية المتعلقة بالمدينة.
 - الإصحاح البيئي للمدينة كونها تقع بين مثلت صناعات ببتروكيميائية، على مستوى عالي من الخطورة على البيئة والصحة العامة: "مجمع مليته للغاز، مصنع أبي كماش الأحواض النفطية العائمة".
 - ما هي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية؟
 - المصالحة الاجتماعية: عبر مسار العدالة الانتقالية: "لا عفو بدون أحكام قضائية".

❖ البند (2) : الدفاع والأمن :

رؤية وحدات الجيش والأمن بمدينة زوارة، حول مستقبل المؤسسات العسكرية والأمنية:

تنادى ضبط وضباط الصف والجنود بالجيش الليبي لتقديم رؤيتهم لتوحيد المؤسسة العسكرية بليبيا، وذلك سعياً منهم لوضع الحلول التي تجعل الأرضية قاعدة صلبة تمكن من بناء كافة المؤسسات المدنية والعسكرية وذلك بتوحيدها، وخاصة المؤسسة العسكرية باعتبارها أهم ركائز بناء الدولة.

إن الجيش هو قوات عسكرية نظامية تتألف من ضباط وضباط صف وجنود، يتولى الدفاع عن الوطن والحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري والمحافظة على النظام والأمن العام عند الحاجة، وتكون بعيدة عن التجاذبات السياسية.

وحيث أن دولة ليبيا تتكون من شعب متعدد الثقافات وتسكنه مكونات ثقافية تعايشت مع بعضها منذ قرون مضت وارتبطت بالمواطنة، لذا يجب أن تكون تسمية هذا الجيش هو (الجيش الليبي)، بعيداً عن اقضاء أي مكون من مكونات الشعبي الليبي.

- **ومن أهم المعايير لتشكيل وبناء الجيش الليبي:**
- التأكيد على قرار مجلس الأمن بخصوص وضع ليبيا تحت البند السابع، فيما يخص حظر توريد السلاح حتى الاستفتاء على الدستور وقيام الدولة.
- استصدار قانون من القائد الأعلى للجيش الليبي، بشأن إنشاء إدارة عسكرية نظامية داخل المدن الليبية، وتكون تابعة كافة الوحدات العسكرية. (نظامية، احتياط) داخل المدن لهذه الإدارة، ولا يتم التعامل من الناحية العسكرية مع هذه الوحدات إلا من خلال هذه الإدارة العسكرية، ويتم حل هذه الإدارة بعد الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الدولة، وتفعيل القوانين العسكرية التي تنظم الجيش الليبي.
- تفعيل القوانين العسكرية التي تنظم الجيش الليبي والعمل بأحكامها وتطبيقها في مواجهة الجميع دون تمييز، بما في ذلك تفعيل القانون رقم (19) لسنة 2015 ميلادي، الصادر عن المؤتمر الوطني العام، بشأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي واختصاصاته.
- بناء الثقة بين المؤسستين العسكريتين في الشرق والغرب، والعمل على إدماجهما.
- استبعاد كافة الضباط وضبط الصف الذين تلطخت أيديهم بدماء الليبيين، وساهموا في قمع ثورة السابع عشر من فبراير.
- إلزام المؤسسة العسكرية بعدم التدخل في الشأن السياسي، والتمسك بمدنية الدولة والحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادة أراضيها من أي اعتداء خارجي.

● **المستويات القيادية:**

- القائد الأعلى للجيش الليبي هو رئيس الدولة.
- وزير الدفاع هو عضو بالحكومة والمسؤول المباشر على شؤون الدفاع.
- رئيس الأركان العامة للجيش الليبي هو الأقدم في الرتب العسكرية بين ضباط الجيش، وهو المسؤول المباشر على الجانب العسكري من الناحية الفنية، من حيث التنظيم والتجهيز، والتدريب، والقيادة، والإدارة، والحفاظ على الجاهزية القتالية للجيش الليبي وتقع تحت إمرته كافة أركانه وفروعه وهيئاته وإداراته ووحداته المستقلة.

• آلية إدماج الأفراد المنضويين في المجموعات المسلحة:

يتم دمج التشكيلات المسلحة من كتائب الثوار، واحتوائها لتكون فاعلة داخل المؤسسة العسكرية كوحدات احتياط للجيش الليبي، حسب ما ينص عليه قانون الاحتياط والخدمة العسكرية في الجيش الليبي وتكون تبعيتها لرئاسة الأركان العامة. وتقوم رئاسة الأركان العامة بإعداد برنامج تدريبي لقيادات هذه التشكيلات المسلحة من خلالهم، كما يتم تخصيص مقرات تضم هذه التشكيلات بكتائبها وكامل معداتها وأسلحتها ويتم وضع جدول زمني يحدد أيام الجمع للأفراد خلال السنة. أما بخصوص ظاهرة التسليح الخارجة عن التشكيلات المسلحة المذكورة وأجهزة الدولة الشرعية يتم التعامل معها على النحو التالي:

- يتم تحديد نوع الأسلحة المستهدف سحبها (المتوسطة، الثقيلة).
- يتم تحديد سعر قطع السلاح، وذلك بناءً على نوعيته، كما يتم تحديد فترة زمنية أقصاها ثلاثة أشهر عن موعد التسليم، وكل من يتخلف عن هذا الموعد يعرض نفسه للمسائلة القانونية ومصادرة سلاحه .
- تمنح تراخيص لحاملي الأسلحة الخفيفة وتوضع لوائح وضوابط لاستخدامه، كما تحدد مدة زمنية أقصاها شهرين من تاريخ الإعلان لمنح هذه التراخيص، وكل من يتخلف عن التسليم يعرض نفسه للمسائلة القانونية ومصادرة سلاحه.
- تطبيق الشروط والمعايير القانونية للمؤسسة العسكرية، الابتعاد عن التوجهات الجهوية والمناطقية، تكثيف التدريب المهني داخلياً وخارجياً.
- إن نجاح الاستقرار الأمني في العاصمة طرابلس، وكذلك بمدينة بنغازي سينعكس بشكل إيجابي وفعال جداً على جميع وحدات ومرافق الأمن في باقي أرجاء ليبيا.

❖ البند (3) : توزيع السلطات :

ما هي المعايير والمواصفات التي يجب اخذها في الاعتبار في التعيينات الحكومية والوظائف العليا؟

- التعليم المختص والكفاءة والخبرة العملية والامانة، والتطبيق الصارم للمسألة القانونية.

- وفي حالة إقرار باقي الليبيين مبدأ المحاصصة، فإن الأمر يتطلب تخصيص كوتا عادلة للأمازيغ.

ما هي مهام المؤسسات المحلية والبلديات، وما هو نطاق صلاحياتها؟

- تفعيل القوانين المختصة بالحكم المحلي، بما يشمل القانون رقم (59) لسنة 2012 ميلادي، والتأكيد على اللامركزية في اتخاذ القرارات ذات الشأن المحلي أو البلدي، وتوسيع الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية البلدية، وكيفية إدارة مواردها الذاتية وضرورة نزاهة ودورية انتخاباتها في آجالها المحددة لها.

ما هي مهام الحكومة المركزية وما هو نطاق صلاحيتها؟

- التركيز على السياسة العامة للدولة، والاهتمام بالجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية وكذلك الاشراف ومتابعة المؤسسات السيادية للدولة.

- حصر الحكومة التنفيذية في الوزارات السيادية المتمثلة في: "الدفاع، الداخلية، المالية، الخارجية، النفط".

- خلق هيئات تسييرية عوضاً عن باقي الوزارات وبصلاحيات محدودة تحاشيا للصراع الجهوي والقبلي، والتكالب على المناصب على حساب الصالح العام.

- التأكيد على وضع آليات صارمة في كل ما يتعلق بالرقابة، وضمان منظومي النزاهة والشفافية التامة.

- تنظيم ادارة الدولة ومؤسساتها وأجهزتها والاشراف عليها ومتابعتها.

ما هي المؤسسات الاجدر والاكثر أهلية للأشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعالة؟

- وزارة المالية، وهيئات أخرى: الحكم المحلي، التخطيط، الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة.

ما هي الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط؟

- استقلالية مصرف ليبيا المركزي عن التجاذبات السياسية والعسكرية والمناطقية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمؤسسة الوطنية للنفط.
- الكفاءة والنزاهة والوطنية والأمانة، وتفعيل الأجهزة الرقابية، والاستعانة بهيئة الامم المتحدة من خلال الخبرات الفنية.

ما هي المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازنات؟

- التوزيع الديموغرافي والجيوغرافي، والاهتمام والتأكيد على التنمية المستدامة.

ما هي الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية من الغاز والنفط والأصول والاستثمارات السيادية من النهب وسوء التصرف والاستغلال الفئوي أو السياسي؟

- الشفافية في إبرام العقود، وتفعيل الأجهزة الرقابية، وتخصيص جزء من هذه الموارد للأجيال القادمة والاستعانة بالكفاءات الوطنية ذات الاختصاص.
- تفعيل دور المجلس الوطني للتخطيط.

كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية؟

- التأكيد على المشروعات المتوسطة والصغرى، وخصخصة المؤسسات الخدمية والانتاجية وتفعيل الخدمات التجارية للمصارف، وإنشاء مناطق تجارية حرة، والتركيز على التدريب والعمل المهني والحرفي.
- إعادة النظر في القانونية ذات مرجعية لأفكار النظام السابق.

❖ البند (4) : العملية الدستورية والمسار الانتخابي :

• العملية الدستورية:

- كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والاثنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم؟
- ضرورة خلق دستور توافقي يجمع كل الليبيين، ويخضع للشروط التالية:
- المساواة في المواطنة كمظلة لكل الليبيين، بما فيها المساواة: "اللغوية، الهوية، رموز الدولة الأساسية"، مع التأكيد والمحافظة على حقوق الأمازيغ والتمثيل العادل لهم بزيادة عدد الكراسي: "نظام الكوتا".
- العقلانية والموضوعية في صياغة الدستور، وعدم القبول بالشعارات الأيدولوجية.
- الالتزام بكافة العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ليبيا، بما يحترم الخصوصيات الليبية.

• المسار الانتخابي:

- ضرورة مساهمة الجميع وبشكل شفاف في وضع اللوائح والقوانين الانتخابية القادمة.
- ضرورة حل الإشكال القانوني للمحرومين من الرقم الوطني، وكذلك للمجموعات الليبية النازحة والمهجرة داخل ليبيا وخارجها.
- العدالة في توزيع عدد المقاعد في مجلس النواب والشيوخ القادمين مع مراعاة العادل للأمازيغ.
- الإيعاز لمجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد الدول الداعمة للأطراف السياسية والعسكرية بالمال والسلاح، والمراقبة الصارمة لمصادر الأموال المخصصة للحملات الانتخابية وأوجه صرفها.
- ضرورة وقوف مجلس الأمن، والأمم المتحدة عموماً وراء دعم وضمان سير ونزاهة الاستحقاق الانتخابي، وكذلك إلزام كافة الأطراف المشاركة بالقبول بالنتائج والعمل من خلالها.

انتهى

يعتمد : زوارة في : 2018.04.05 ميلادي .